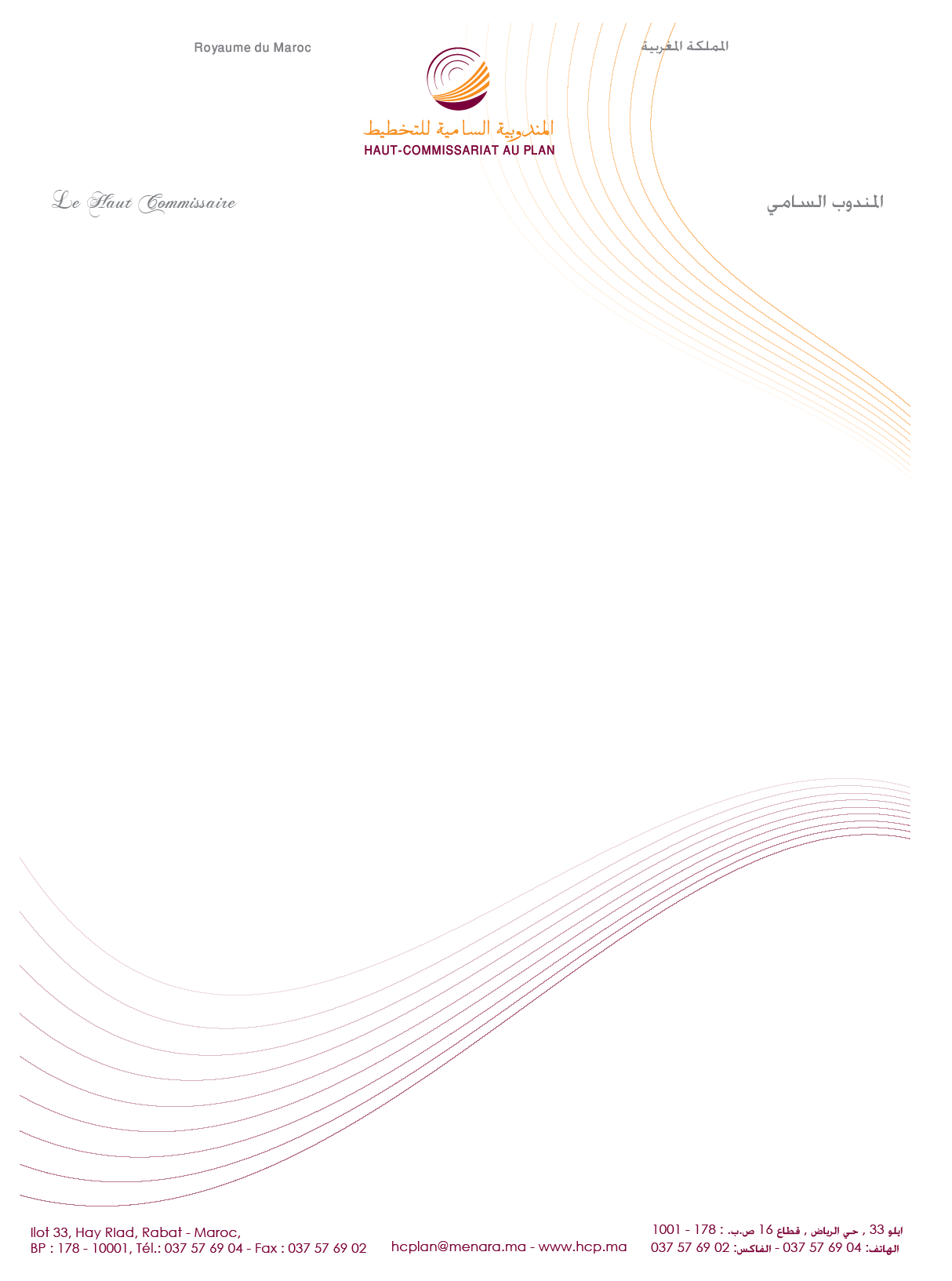
****

**كلمة السيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**خلال الجلسة الافتتاحية**

**للدورة 61 للمؤتمر العالمي للإحصائيات**

**للمعهد الدولي للإحصاء**

**(المعهد الدولي للإحصاء 2017)**

**مراكش، 16 – 21 يوليوز 2017**

**السيد الوزير،**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة،**

لقد تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره بإضفاء رعايته السامية على الدورة 61 لمؤتمر المعهد العالمي للإحصاء. ونعتبر هذه العناية السامية تعبير من جلالته عن التقدير الذي يدعم من خلاله العمل الذي تقومون به أنتم شخصيا، السيد الرئيس، والمعهد الذي ترأسونه والمجموعة الدولية للإحصائيين من أجل تطوير الإحصاء، ومن خلالكم، دور هذا التخصص في تنوير السياسات العمومية وتقييمها من طرف المواطنين.اسمحوا لي أن ألتمس، باسمكم جميعا، من صاحب الجلالة الملك محمد السادس التفضل بقبول عظيم امتناننا عن عطفه السامي.

وأعرب عن تشكراتنا الخالصة للسيد وزير الاقتصاد والمالية الذي تفضل بأن يترأس معنا، باسم الحكومة المغربية، الجلسة الافتتاحية لمؤتمرنا.

كما أتقدم بالشكر أيضا للسيدات والسادة الوزراء والسفراء والسادة البرلمانيين والسيد رئيس الجهة، وكذا السيدات والسادة الولاة والعمال، والمستشارين الجهويين والجماعيين وممثلي كافة السلطات القضائية والإدارية الذين تفضلوا، من خلال حضورهم، بالتعبير عن الاهتمام الذي يولونه لهذا المؤتمر. ولن تفوتني الفرصة، بهذه المناسبة، أن أعبر عن تقديري العميق لهذه السلطات الجهوية والإقليمية والمحلية لما قدمته من مساعدة ثمينة والتي لولاها لما كان بمقدورنا تنظيم هذه التظاهرة الدولية الكبرى بهذه المرونة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب، في هذه الجلسة الافتتاحية، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع معاوني، عن مشاعر الصداقة والتقدير لكم، السيد رئيس المعهد الدولي للإحصاء، ولأعضاء المجلس التنفيذي لهذه المؤسسة، ونقول لهم كم نقدر المستوى العالي لإسهاماتهم التقنية وجودة العلاقات الإنسانية التي أبنتم عنها جميعا طيلة أشغال اللجنة التنفيذية.

ولقد كان مصدر فخر لنا جميعا أن نساهم، في إطار شراكة متميزة بين المعهد الدولي للإحصاء والمندوبية السامية للتخطيط، في تنظيم هذه الدورة 61 للمؤتمر العالمي للإحصاء. ونهنأ أنفسنا عن اختيار مدينة مراكش الجميلة لاحتضان هذه الدورة، هذه المدينة التي كانت على مدى قرون إحدى العواصم التاريخية للمملكة المغربية التي تمكنت، بتفوق، من تحقيق هذا التمازج الرمزي بين مختلف مكونات هويتها التعددية، العربية-الأمازيغية والإسبانية-الأندلسية والإفريقية-الصحراوية. وعلى الرغم من برنامج عملكم المكثف، أتمنى أن تكون لكم فرصة، خلال إقامتكم بهذه المدينة، للتعرف على أسرارها واكتشاف مدى استمرار هذا التمازج الرمزي في تغذية المصادر الحالية لنشاطها الاقتصادي وتنوعها الثقافي وجاذبيتها السياحية.

**السيدات والسادة،**

يلتئم مؤتمرنا في سياق دولي يدعو بالأحرى للتفاؤل. إذ يبدو أن الاقتصاد العالمي قد شرع في خروجه من أزمة استمرت تداعياتها لمدة طويلة ويطمح للعودة إلى مسار نمو أكثر استدامة. وسيكون هذا النمو مدعوما من قبل البلدان التي تكون قد استعدت لولوج تنافسية شاملة من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية وموارد الاقتصاد الأخضر وبالتالي ملائمة أنظمتها الميكرو اقتصادية، وبكيفية أشمل، تكييف نموذجها التنموي مع تصور اقتصاد سياسي جديد في طور التشكل.

وعلى مستوى الإحصاء وخاصة القطاع الرسمي وبالبلدان النامية أساسا، يبدو لنا أن هذا السياق سيكون بكل تأكيد متسما بالتحدي الذي ينبغي على هذا التخصص رفعه عند تفعيل أهداف التنمية المستدامة من أجل مواجهة انعكاساتها التقنية والمؤسساتية على الطبيعة القانونية لوضعه ومجال صلاحياته والطرق العملية لإعداد ونشر إنتاجاته.

وهكذا، يبدو لي أنه من اللائق أن أثير بعض الجوانب لهذه المسألة في هذه الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وأمام هذا المجمع للخبراء الذي أسميه الأكاديمية الدولية للإحصاء.

فكما تعلمون، السيدات والسادة، تندرج أهداف التنمية المستدامة ضمن مقاربة تشكل قطيعة مفاهيمية ومنهجية عميقة مع تلك التي كانت معتمدة في أهداف الألفية للتنمية والتي كانت تتميز بطابع قطاعي لأهدافها واستهداف محدود للمستفيدين منها.

أما الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة فهي تتوجه لجميع أعضاء المجتمع الدولي، دون تمييز في مستوى التنمية. ومن خلال 169 مرمى التي تبرز تفاصيل هندستها وطرق تطبيقها وكذا مرجعها المجتمعي، تشمل هذه الأهداف جميع مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة والثقافة. وهكذا، فحكم طبيعتها، سواء على المستوى العملي لتنفيذها أو على المستوى المنهجي لتقييمها، تقتضي مقاربة هذه الأهداف من خلال التفاعل بين منهجيتها والطابع الأفقي لغايتها المجتمعية.

وبهذه المقاربة الشمولية، تروم أهداف التنمية المستدامة، في نهاية المطاف، وضع معالم نموذج حقيقي للتنمية يرتكز على مجموع محددات الإنتاجية الإجمالية للعوامل. وستخضع الأنظمة الوطنية للمعلومة الإحصائية لاختبار عسير في البحث عن معطيات وإعداد المؤشرات الضرورية لتتبع وتقييم سياسات تفعيل الخطة الدولية للتنمية المستدامة في سياق الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدانها.

يجب التذكير في هذا الصدد، كتوضيح لحجم الصعوبات في هذا المجال، أن عدد المؤشرات الإحصائية التي تم تحديدها لحد الآن يصل إلى حوالي 230، في حين ما زالت مفاهيم ومناهج الإعداد لجزء كبير منها لم يتم حصرها بعد أو غير جاهزة لذلك.

وعموما، فإن المعطيات الأساسية الضرورية لهذا الغرض، في حالة توفرها، توجد، بحكم طبيعتها، متفرقة بالعديد من القطاعات الإدارية أو المؤسسات العمومية أو الخاصة. وهي معطيات، على العموم، غير مكتملة أو صعبة الاستعمال لأنها غير مطابقة للمعايير المنسجمة مع طرق الاستغلال الإحصائي والمحاسباتي، وفي حالة الحاجة الملحة إليها، يتم الحصول عليها عبر اللجوء مباشرة إلى بحوث لدى الأسر والتي غالبا ما تكون كبيرة ومكلفة.

فمن يمكنه إقناع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمنظمات المهنية وكل ممتلكي المعلومة الأساسية بأن النظام الوطني للمعلومة الإحصائية لا يمكن اختزاله في مؤسسة مختصة مهما كان وضعها القانوني وخبرة مواردها البشرية ووزنها المؤسساتي. كل ممتلك لمعلومة مفيدة بالنسبة للحسابات الوطنية ولتقييم السياسات العمومية، مسؤول عن جودة إحصاء وطني، ومطالب بالتوفر على كفاءات من أجل إنتاج معلومة إحصائية مطابقة للمعايير الدولية.

**السيدات والسادة،**

إن وجاهة مقاربة أهداف التنمية المستدامة، بكل تأكيد، واضحة. كما أن طموح شموليتها يبقى مفيدا ويبشر بعلاقات دولية أكثر تضامنا. إلا أن مداه قد يكون محدودا، وخاصة بالنظر للتفاوت بين مستويات قدرة الدول على الاستفادة من نتائج الثورة العالمية التي تعرفها عمليات جمع واستعمال ونشر المعطيات.

فإلى جانب قوى وطنية أو خاصة راكمت قواعد معطيات تشمل أبعادا ومجالات متنوعة، في نمو بشكل سريع، ما زالت عدة بلدان تواجه صعوبات في البحث عن أنظمة إحصائية وطنية قوية بما فيه الكفاية للمساهمة في معرفة أفضل لواقعها الاقتصادي وظروف معيشة سكانها.

ويجب التذكير في هذا الصدد، وبقليل من الرضى، أن العديد من بلدان العالم، وخاصة الإفريقية منها، لم تفلح في تحقيق أهداف الألفية السبع للتنمية في أفق 2015 أو لا تتوفر بعد، اليوم، على نظام للمحاسبة الوطنية يستجيب للمعايير التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للإحصاء.

ففي هذه البلدان وفي بلدان عديدة أخرى كذلك، حيث يوجد، غالبا، أولائك الذين يعانون أكثر من آثار التغيرات المناخية، يكشف الإحصائيون عن ضعف مهول في مساهمة الإحصاء البيئي ويشتكون، بشكل خاص، من غياب معطيات مرجعية موثوقة تسمح بتتبع، في غياب توقعات، تدهور الأنظمة البيئية والاجتماعية التي تشكل أوساط عيش الساكنة المحكوم عليها أكثر فأكثر بالهجرة المناخية.

وعلى ضوء الواقع الذي يتميز به العالم، أليس هناك، على العموم، تخوف من أن تزداد الفوارق الدولية في القدرات الإحصائية الواضحة، اليوم، أكثر اتساعا نتيجة التنمية المتفاوتة للاقتصاد الرقمي في العالم.

وفي ظل انتشار استخدام الهاتف النقال وتوسع تقنيات تحديد الموقع الجغرافي وتعاظم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته من خلال الأشياء المرتبطة بالأنترنيت والترابط المتزايد بين المعطيات الافتراضية والواقع الحقيقي، ألم نتجه نحو عالم قد تظل فيه عدة بلدان، وفي كثير من الأحيان دون علمها، مصدر عدة معلومات لا تستطيع التحكم في استعمالها، وذلك في سياق ضعف نظامها الوطني للمعلومة الإحصائية.

**السيدات والسادة،**

فمن أجل إعطاء إشارة قوية حول الأهمية التي نوليها لهذه المسألة المزدوجة التي تطرحها استعجالية تطوير فوري للإحصاء البيئي وولوج واسع للدول الإفريقية إلى فوائد ثورة المعطيات التي يشهدها العالم الحالي، حرصنا في المندوبية السامية للتخطيط على المشاركة في تنظيم، على هامش هذا المؤتمر، حدثين لفتح نقاشين : أحدهما حول موضوع "أي مقاربات إحصائية لقياس البيئة وآثار التغيرات المناخية" والآخر حول موضوع "ثورة المعطيات في خدمة أهداف التنمية المستدامة".

ولا أريد أن أختم هذه المداخلة المتواضعة قبل أن أعبر مع قوة قناعتي عن أن التحولات العميقة التي يعرفها، على الصعيد الدولي، كل من الاقتصاد والمعرفة والقيم والعلاقات الدولية، ستعطي لتقوية الأنظمة الوطنية للمعلومة الإحصائية بالبلدان النامية وخاصة بإفريقيا، طابع عامل استراتيجي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والدمقرطة المؤسساتية لهذه البلدان. وهكذا، سنكون، في كل مناسبة، متبصرين أن نقدم توصية دولية للنضال من أجل الارتقاء بالإعانات العمومية الخاصة بتطوير الإحصاء إلى درجة مكون إلزامي من مكونات خطة التنمية المستدامة في أفق 2030.

إن الأمر يتعلق بمخطط مارشال حقيقي للإحصاء الذي تحتاج إليه إفريقيا من أجل أن تتمكن من تحقيق في أفق 2030 نتائج الأداء على المستوى الجيواستراتيجي لقارتها وحجم حضارتها.

على هذا الأمل القوي ومع تشكراتي لكم على حسن إصغائكم، اسمحوا لي السيد الرئيس، السيدات والسادة، أن أجدد لكم عبارات الترحيب بكم وأملي بكامل التوفيق لأشغالكم.

**أشكركم السيدات والسادة على انتباهكم.**